

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٥
بإحداث مديرية عامة للدفاع المدني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٥ بإحداث مديرية عامة للدفاع المدني
وتعديلاته ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المادة (١) والفقرة الأولى من المادة
(٢) والفقرة الأولى من البند (١) من المادة ٩ من القانون رقم ١٣٠ لسنة
١٩٥٥ المشار إليه النصوص الآتية :

”المادة ١ - تحدث مديرية عامة للدفاع المدني وترتبط بوزارة الداخلية
مهمتها إمداد الدراسات ووضع البرامج والخطط اللازمة لتأمين أعمال الدفاع
المدني وتنفيذها في حالات السلم والطوارئ والحرب .

وتوضع هذه الدراسات والبرامج والخطط بالاشتراك بمبادرة مع الطرف
المختص بالدفاع الجوي في وزارة الحربية في الإقليم السوري لإبداء الرأي
حولها قبل البدء في تنفيذها .

وترتبط مديرية الدفاع المدني بالطرف المذكور من ناحية التعبئة ارتباطاً
مباشراً في حالات الطوارئ والحرب “ .

”الفقرة الأولى من المادة ٢ - على جميع الوزارات والإدارات العامة
والمؤسسات والبلديات والهيئات والمنظمات والجمعيات كل حسب اختصاصه
المساهمة الفعلية بواسطة أجهزته في تنفيذ الدفاع المدني وفق البرامج المذكورة
في المادة الأولى وذلك على فئتها من اعتمادات موازاتها أو من المخصصات
أو الإعانات التي ترصد في موازنة الدفاع المدني لهذه الأغراض “ .

”الفقرة الأولى من البند (١) من المادة ٩ :

اللجنة المركبة :

(١) مركزها دمشق وتؤلف برئاسة وزير الداخلية أو من ينيبه وهضوية
ممثل عن كل من وزارات الداخلية والحربية والأشغال العامة والمواصلات
والصحة والخزانة والتربية والتعليم ومحافظة مدينة دمشق الممتازة والمديرين
العامين للأمن العام والشرطة والدفاع المدني “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم
السوري من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٣٧٨ (٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تحذف عبارة ” ويؤازره بدلا من المهندس مأمور الدوائر
العقارية المحلي “ من الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القرار ١٨٦/ل.ر.
الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٦ المعدلة بالقرار رقم ٤٤ تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٣٢
مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم
السوري من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٣٧٨ (٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨

بإضافة فقرة جديدة الى المادة ٧٦ من المرسوم التشريعي
رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات
القائمة في إقليم مصر وسورية ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ بتعيين ملاك وزارة الأشغال
والمواصلات وتعديلاته ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى المادة ٧٦ من المرسوم التشريعي رقم ٨٥
لسنة ١٩٤٧ المشار إليه فقرة جديدة بالنص الآتي :

”١ - على أن يكون تعويض الاختصاص بمحد أقصى قدره ٧٥٪ من
الراتب غير الصافي للمهندسين والممارسين والجيولوجيين حامل الشهادات العليا
المعينين في ملاكات الإدارات والمؤسسات العامة وفقا لأحكام قانون
الموظفين الأساسي وجدول تعادل المرفق به ولا يدخل هذا التعويض
في حساب الحد الأقصى للتعويضات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي
رقم ٩٥ المؤرخ ١٠/٤/١٩٥٣ “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم
السوري من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٣٧٨ (٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر